



التقرير الفصلي الثامن عن التقدم في تنفيذ نتائج المؤتمر العربي والدولي لدعم لبنان (باريس 3)

يعرض التقرير الفصلي الثامن عن التقدم في تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لدعم لبنان (باريس 3)، للتطورات في مجال تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي للحكومة في العام الثاني على إعلانه، مع التركيز على الفصل الرابع من السنة. وقد شهد العام 2008 أحداثاً عدة، كان أبرزها أحداث أيار، تلاها اتفاق الدوحة الذي وقع في 21 أيار، وتأليف حكومة وحدة وطنية في 11 تموز، نالت ثقة مجلس النواب في 12 آب. وعلى الرغم من الوضع السياسي والأزمة المالية العالمية، تمكن الاقتصاد المحلي من تسجيل نمو مرتفع. وبشكل عام، يُقدّر النمو السنوي للاقتصاد اللبناني في العام 2008 بنسبة 8 في المئة.

وقد تمكنت الجهات المعنية بالبرنامج الإصلاحي من تحقيق تقدّم بارز في العام 2008، رغم بعض التحديات التي واجهتها. ومن بين هذه الصعوبات، تأخر مجلس النواب في إقرار مجموعة كبيرة من القوانين والتعديلات المهمة على القوانين، والتمويل المحدود للدعم الفني ولتنفيذ البرامج الإصلاحيّة، بالإضافة إلى غياب التوافق السياسي في ما يتعلق ببعض البرامج.

وفي موازاة ذلك، تمّ تحقيق تقدّم على صعيد المضي قدماً في برمجة تنفيذ التعهدات المالية التي شهدتها مؤتمر باريس 3. علاوةً على ذلك، نجح لبنان في إنجاز البرنامج الأول للمساعدة الطارئة في أعقاب النزاعات مع صندوق النقد الدولي، وقد وقع في تشرين الثاني 2008 على البرنامج الثاني. ويزوّد الصندوق لبنان، بموجب البرنامج، الدعم الفني والمالي، بالإضافة إلى مراقبته آلية المالية العامة والبرامج الإصلاحيّة بالنيابة عن الهيئات المانحة.

الهيكلية المؤسسية الخاصة بتنفيذ البرنامج الإصلاحي

تابع مكتب تنسيق برنامج الحكومة الإصلاحي في رئاسة مجلس الوزراء، بالتعاون الوثيق مع وحدات المراقبة والدعم في مختلف الوزارات، توفير القيادة والتنسيق والوضوح لعملية تنفيذ المبادرات الإصلاحيّة ومراقبتها. وفي هذا الإطار، تمّ وضع جدول لإدارة الهيكلية ضمن المكتب الأنف ذكره. وتضم هذه الهيكلية، من جهة، وحدات تنسيق معنية بالمجالات الاجتماعية،

والاقتصادية، ومسائل البنى التحتية والخصخصة، ومن جهة أخرى وحدات دعم تختصّ بتوفير الدعم اللازم في المجالات المرتبطة بتطبيق البرامج الإصلاحية، والنواحي القانونية، وبالتواصل. وقد تمّ عبر التنسيق بين المكتب، ووزارة المال، ومجلس الإنماء والإعمار، تعزيز الحوار بين مختلف القطاعات حول تطبيق البرامج المذكورة.

التقدّم المنجز خلال العام 2008

في مجال إصلاحات القطاع الاجتماعي: تمّ تسجيل إنجازات مهمة عدّة خلال العام 2008 في القطاع الاجتماعي، إذ أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية برنامجها الوطني التجريبي لتحسين استهداف شبكات الأمان الاجتماعي للفقراء، وأحرزت وزارة التربية والتعليم العالي تقدماً ملحوظاً في تعزيز "وحدة ادارة السياسات والتخطيط والمراقبة والمعلومات" الخاصة بها، مع تطبيق نظام معلوماتية الإدارة التربوية ونظام المعلوماتية المدرسي. بالإضافة إلى ما سبق، عزّز برنامج تدريب المعلمين فاعلية أفراد الهيئة التعليمية. وواصل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عملية مكننة فروعها، وبلغ عدد ما تمت مكننته 29 مكتباً.

في مجال الإصلاحات الاقتصادية: تمّ تنفيذ خطوات عدّة سعياً إلى تحسين البيئة المالية والاستثمارية. فقد أصدرت وزارة المال تعميم موازنة 2009 الذي تضمّن الإطار الإنفاقي المتوسط الأمد، ووضع سقف للإنفاق العام وسقوف لإنفاق الوزارات المعنية. علاوةً على ذلك، أقرّ مجلس النواب قانون الإجراءات الضريبية وقانون إدارة الدين العام، وتمّ تحقيق تقدّم على صعيد الخدمات الضريبية الإلكترونية كالصريح والتسديد الإلكتروني. كذلك تمّ المضي قدماً في إجراءات التسهيل التجاري مع تطبيق تسجيل المانيست عن بعد والبرنامج التطبيقي "أسيكودا وورلد". وقد نجحت وزارة الاقتصاد والتجارة في وضع الإجراءات اللازمة من أجل ترشيد تسجيل المؤسسات وتعزيز التوعية في ما يتعلق بالملكية الفكرية.

في مجال الخصخصة والبنى التحتية: رغم بعض التأخر، تمّ تحقيق إنجازات عدّة في مجال قطاع الطاقة، لا سيّما في ما يتعلق بتعزيز القدرة على وضع السياسات لهذا القطاع. وبلغ وضع المخطط التوجيهي لإنتاج الكهرباء مرحلة المسوّدة الأخيرة في حين أنجزت الدراسة المتعلقة بإمكان تعزيز إنتاج الطاقة الكهرومائية. كذلك تجدر الإشارة إلى أنّ الجهود مستمرة لتحسين الفاعلية التشغيلية لمؤسسة كهرباء لبنان، وتمّ إنجاز التدقيق في الحسابات المالية للمؤسسة للعام 2003. أمّا على صعيد قطاع الاتصالات، فقد أنجز عمل ملحوظ في ما يتعلق بتحرير سوق الحزمة العريضة (broadband market)، وفي هذا الإطار رفعت الهيئة المنظمة للاتصالات مسوّدة خاصة بالسياسة العامة في مجال الحزمة العريضة إلى وزارة الاتصالات. من جهة أخرى، اتخذ مجلس الإنماء والإعمار تدابير عدة هدفت إلى تحسين قدرته على تطبيق الخطط والمشاريع، وهو ابتداءً من العام 2009 سيبدأ بتعزيز قدراته البشرية.

المستجدات المتعلقة بتعهدات باريس 3

حتى نهاية العام 2008، تمّ التوقيع على اتفاقات تمويل تتعلق بما نسبته 71 في المئة من تعهدات باريس 3، أي ما قيمته 5.384 مليون دولار. وقد تسلّم القطاع العام والخاص 58 في المئة من هذه المبالغ (3.122 مليون دولار). وقد تمّ تسجيل تقدّم على صعيد التعهدات المخصصة لدعم

الموازنة، وتلك الهادفة الى دعم القطاع الخاص. فقيمة الاتفاقات الموقعة في شأن مبالغ مخصصة لدعم الموازنة تجاوزت ما كان قطع خلال مؤتمر باريس 3 من تعهدات ضمن هذه الفئة، وبلغت نسبة ما صرف منها للبنان 70 في المئة من الالتزامات. وتجدر الإشارة إلى أنّ عمليات الصرف المتبقية مرتبطة بتنفيذ المبادرات الإصلاحية المتفق عليها. أما بالنسبة الى التعهدات الواقعة ضمن فئة دعم القطاع الخاص، فقد تم توقيع اتفاقات تتعلق بنسبة 98 في المئة من مجموعها، ويقدّر ما صرف فعلياً بنسبة 55 بالمئة من الالتزامات. غير إنّ التقدّم كان بطيئاً في ما يتعلق بالتعهدات المخصصة لدعم مشاريع (3.491 مليون دولار)، ويعزى ذلك البطء إلى كثرة المشاريع في مجلس الإنماء والإعمار، وإلى التأخر الذي تتسبب به عملية اعداد اتفاقات القروض المتعلقة بتمويل المشاريع، ثم توقيع هذه الاتفاقات وقرارها من قبل مجلس النواب.

- ارتفعت قيمة الاتفاقات الموقعة في فئة دعم الموازنة من 1.292 مليون دولار في العام 2007 الى 2.133 مليون دولار في العام 2008. وقد تخطت قيمة الاتفاقات الموقعة التعهدات بسبب التوقيع على اتفاقية الدين العام مع ماليزيا في العام 2007 والبرنامج الثاني للمساعدة الطارئة في أعقاب النزاعات مع صندوق النقد الدولي في العام 2008. كذلك تمّ التوقيع على اتفاقات عدة في 2008، وخصوصاً مع فرنسا، وصندوق النقد العربي، والمفوضية الأوروبية. ولم يتبقّ سوى قرض من البنك الدولي بقيمة 200 مليون دولار لم يتمّ التوقيع على اتفاق في شأنها.
- بلغت قيمة الاتفاقات الموقعة في فئة دعم المشاريع 1.047 مليون دولار، علماً ان اكبر الاتفاقات الموقعة حجماً في العام 2008 هو الاتفاق بين البنك الإسلامي للتنمية ومجلس الإنماء والإعمار. ومع استئناف مجلس النواب نشاطاته، تمّ التصديق على ثلاث اتفاقيات قرض مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ما سمح بانطلاق الأعمال.
- بلغت قيمة اتفاقات دعم القطاع الخاص 1.431 مليون دولار ، علماً أن اجمالي التعهدات بلغ 1.463 مليون دولار. وقد تمّ بلوغ هذه النتيجة بفعل تجاوز قروض جهات مانحة (كالولايات المتحدة ، وصندوق النقد العربي، ومجموعة البنك الدولي) التعهدات التي أعلنتها خلال مؤتمر باريس 3، وذلك تلبية لطلب القطاع الخاص المنزاي للحصول على التمويل.
- سجّل الدعم العيني تقدماً، إذ أن اتفاقات تتعلق بنسبة 90 في المئة من التعهدات وقعت، تمّ تنفيذ 83 بالمئة منها.

المضي قدماً

في العام 2009، سيتم التركيز على مصادقة مجلس النواب على القروض الخاصة بالمشاريع، وكذلك اقراره مشاريع القوانين العالقة، وهي أساسية لنجاح برنامج الحكومة الإصلاحي. وستتركز أولويات الحكومة على إدارة الدين العام والمالية العامة، وخصخصة المؤسسات والخدمات، والحماية الاجتماعية، ومسائل النمو الاجتماعي.

في مجال اصلاحات القطاع الاجتماعي: ستواصل وزارة الشؤون الاجتماعية العمل على صيغة الاختبار البديل للتحقق وستعزز التعاون مع وزارة الصحة العامة للحدّ من ازدواجية الخدمات. كذلك ستسعى وزارة التربية والتعليم العالي الى تحريك المساعدات التمويلية من الجهات المانحة

بغية إطلاق البرامج التالية: (i) التعليم الإلزامي للأعمار المتراوحة بين 6 و15 سنة، (ii) تعزيز جودة التربية الأساسية، (iii) التدريب المهني.

في مجال الإصلاحات الاقتصادية: من المتوقع أن تطلق وزارة المال التصريح الإلكتروني بنهاية سنة 2009. وستبادر وزارة الاقتصاد والتجارة ومكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية إلى التركيز على: (i) رفع كل مشاريع القوانين (وعددها 11) المتعلقة ببيئة الأعمال والأنظمة وبمسودة قانون المركز الموحد لتسجيل المؤسسات لدى "ليبان بوست" إلى مجلس النواب، (ii) تحريك المساعدات التمويلية من أجل تحسين الحوكمة ضمن القطاع العام وتطبيق مبادرات "الحكومة الإلكترونية" ومحاربة الفساد.

في مجال الخصخصة والبنى التحتية: سيتمّ التركيز في قطاع الاتصالات على: (i) الإعداد من أجل عملية خصخصة رخصتي الهاتف الخليوي، (ii) بعد إطلاق الإطار التنظيمي للترخيص الخاص بخدمة الحزمة العريضة (في الفصل الأول من العام 2009) يتوقع في الأشهر المقبلة إطلاق المزاد في هذا القطاع، (iii) إنجاز الإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات في المجالات المرتبطة بفصل المحاسبة، ومشاركة البنى التحتية، وحلّ العقد المحلية، الخ. أمّا على صعيد قطاع الطاقة، فسيتركز جهود الحكومة على تعزيز القدرة على صنع السياسات في وزارة الطاقة والمياه، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية إصلاحية شاملة خاصة بقطاع الطاقة. ومن المتوقع أن يمضي مجلس الإنماء والإعمار قدماً في تعزيز قدرته على تطبيق السياسات والمشاريع عبر توظيف عناصر جديدة في سنة 2009.

برمجة التعهدات: إنّ وزارة المال، بالتعاون الوثيق مع مكتب تنسيق برنامج الحكومة الإصلاحي ومجلس الإنماء والإعمار، ستواصل العمل مع الهيئات المانحة على برمجة تنفيذ التعهدات المالية خلال 2009. على صعيد دعم الموازنة، سيتمّ التركيز على إنجاز الإصلاحات الضرورية من أجل صرف التعهدات التي تمّ توقيع اتفاقات في شأنها. أمّا في ما يتعلق بدعم المشاريع، فسيتمّ التركيز على: (i) التوصل إلى اتفاقات على قروض جديدة تتواءم مع أولويات لبنان، وخصوصاً في قطاعي الطاقة والمياه، (ii) تسريع مسار صرف القروض الموقع عليها والتي تم إقرارها، (iii) ضمان اقرار اتفاقات القروض الموجودة.

متطلبات الدعم الفني في 2009 فهي: ان التنفيذ الفاعل للبرنامج الإصلاحي في بعض الوزارات والإدارات يعتمد على توافر الدعم الفني الضروري والتمويل من أجل تعزيز القدرات البشرية. وبالنسبة إلى الإصلاحات في المجال الاقتصادي، تبلغ حاجات الدعم الفني في السنة الجارية 5.6 ملايين دولار، يخصّص الجزء الأكبر منها للتدريب وتعزيز القدرات البشرية في وزارة الاقتصاد والتجارة. أما بالنسبة إلى الإصلاحات في القطاع الاجتماعي، فتبلغ حاجات الدعم الفني في السنة الجارية 1.1 مليون دولار، يخصّص الجزء الأكبر منها لتطبيق برنامج الحدّ من التسرب المدرسي (وزارة التربية والتعليم العالي). وفي مجال البنى التحتية، تبلغ حاجات الدعم الفني في السنة الجارية 1.4 مليون دولار من أجل تلبية احتياجات الهيئة المنظمة للاتصالات. وبذلك، يبلغ مجموع احتياجات الدعم الفني في سنة 2009 نحو 8.1 ملايين دولار أميركي.